نحو ابن خروف (ت:٦٠٩هـ) في فكر أبي حيان (ت:٧٤٥هـ) اعتراضًا

طالبة الماجستير الباحثة
دعاء نافع بدري كاظم

أ. د صالح كاظم عجيل

جامعة بابل / كلية الآداب / قسم اللغة العربية

البريد الإلكتروني Email : doaa13047@gmail.com

الكلمات المفتاحية: ابن خروف ، أبو حيان ، أثر ، معترضًا ، مصدر .

كيفية اقتباس البحث

كاظم ، دعاء نافع بدري، صالح كاظم عجيل، نحو ابن خروف (ت:٦٠٩هـ) في فكر أبي حيان (ت:٧٤٥هـ) اعتراضًا، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الاول٢٠٢٢،المجلد:١٢ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Towards Ibn Kharouf's (609 AH) grammar in the though of Abi Hayyan Al-Andalusi (745 AH) - an objection-

Masters Student Researcher
Duaa Nafeh Badri Kadhum

Prof. Dr. Saleh Kazem Al-Jubouri

University of Babylon / College of Arts
Department of Arabic Language

Keywords : Ibn Kharouf, Abu Hayyan, trace, objection, source.

How To Cite This Article
Kadhum, Duaa Nafeh Badri, Saleh Kazem Al-Jubouri, Towards Ibn Kharouf's (609 AH) grammar in the though of Abi Hayyan Al-Andalusi (745 AH) - an objection-,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2022,Volume:12,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Ibn Kharouf is considered one of the most famous grammarians in Andalusia, especially in the seventh century AH. In Andalusia, this research included the views of Ibn Kharouf and the objections of Abu Hayyan to him, as well as presenting his views on the grammatical heritage, and clarifying the position of the grammarians on their views.

In my research I dealt with this (Ibn Kharouf's Grammar in the thought of Abu Hayyan as an objection), dividing it into two sections.

As for methodical in this research, he was descriptive-analytical approach. This research was not devoid of the researcher's opinion. In each issue, she presented her opinion by balancing the opinions of Ibn

Kharouf and Abi Hayyan, and giving preference to one of the opinions they present.

mma alsueubat alati wajahatni fi hadha albahth fahi sueubat haqiqiatun, :waminha

- kathrat mualafat 'abi hyan wakathrat wurud asm abn kharuf fiha mimaa .'akhadh wqtan twylan fi jardiha wastiqsayiha

- wamin alsueubat aydan ann 'aba hyan fi baed mualafatih yastaemil rmwzan lil'aelam mithl (fa) yarmiz biha liabn kharuf, wa(s) lisibuihi, wa(fa) lilfarsi, wa(fi) lilsiyrafi, wa(s) liabn eusfurin, wa(ta) liabn altarawati, waghayriha min alrumuza, bihayth yajeal albahith fi hyrat min 'amrihi, wahi sueubat haqiqiatun.

In conclusion, the researcher concluded in this research a set of results, the most important of which are:

•That in this research there are interruptions to Abu Hayyan on what Ibn Kharouf went to in the issues that we discussed in this study, and his evidence in his objection is listening and analogy; Because they are the two strongest grammatical assets.

•That Abu Hayyan has used a stylistic diversity in many terms, namely: (this is what he went to is false), or (contrary to hearing), or (corrupt), or (what he went to is wrong). And other results reached by the researcher.

الملخّص

يعدُّ ابن خروف من أشهر النحويين في الأندلس، ولا سيما في القرن السابع الهجري، وكان له أثر بليغ في العربية، لما صنعه من مؤلفات، وما له من ردود على النحويين، وأيضًا له أثر واضح في فكر أبي حيّان الأندلسي الذي كان من أعلام النحو العربي في الأندلس، وقد تضمّن هذا البحث آراء ابن خروف واعتراضات أبي حيّان عليه، فضلًا عن عرض آرائه على التراث النحوي، وبيان موقف النحويين من آرائهما.

وقد تناولت في بحثي هذا (نحو ابن خروف في فكر أبي حيّان اعتراضًا)، مقسّمة إيّاه على مبحثين، شرعت في المبحث الأول الحديث عن أثره في المرفوعات، أما المبحث الثاني فكان الحديث فيه عن أثره في المنصوبات.

أمّا منهجي في هذا البحث هو الوصفي التحليلي، ولم يخلُ هذا البحث من رأي الباحثة فقد عمدت في كل مسألة إلى عرض رأيها وذلك من خلال الموازنة بين آراء ابن خروف وأبي حيّان، وترجيحها لأحد الآراء التي يعرضانها.

أمّا الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث فهي صعوبات حقيقية، ومنها:

– كثرة مؤلفات أبي حيّان وكثرة ورود اسم ابن خروف فيها مما أخذ وقتًا طويلًا في جردها واستقصائها.

– ومن الصعوبات أيضًا أنَّ أبا حيّان في بعض مؤلفاته يستعمل رموزًا للأعلام مثل (فَ) يرمز بها لابن خروف، و(س) لسيبويه، و(فا) للفارسي، و(في) للسيرافي، و(ص) لابن عصفور، و(ط) لابن الطراوة، وغيرها من الرموز، بحيث يجعل الباحث في حيْرَةٍ من أمره، وهي صعوبة حقيقية.

وفي الختام خلصت الباحثة في هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أنَّ في هذا البحث وقفات اعتراضية لأبي حيان على ما ذهب إليه ابن خروف في المسائل التي تناولناها في دراستنا هذه، ودليله في اعتراضه هو السماع والقياس؛ لأنَّهما أقوى الأصول النحوية.
- أنَّ أبا حيّان قد استعمل تنوّعًا أسلوبيًا في مصطلحات عديدة، وهي: (هذا ما ذهب إليه باطل)، أو (مخالف للسماع)، أو (فاسد)، أو (ما ذهب إليه خطأ). وإلى غير ذلك من النتائج التي توصّلت إليها الباحثة.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا محمد سيد المرسلين وآله الطيبين الطاهرين.

وبعد:

يُعدّ ابن خروف وأبو حيّان من أشهر أعلام النحو العربي في الأندلس، والمتصفح في كتب أبي حيّان النحوية يجد أنّ لابن خروف أثرًا كبيرًا وواضحًا، وذلك دليل على تأثّره به، ولذلك مصداق نجده في المسائل التي تعرّض لها هذا البحث، والذي قسمته إلى مبحثين: المبحث الأول: أثره في المرفوعات، وقد اشتمل على مسألتين، هما: المسألة الأولى: إلغاء الظن وإعماله، والمسألة الثانية: اسم الفاعل في الماضي لا يرفع الظاهر.

أما المبحث الثاني فعنوانه (أثره في المنصوبات)، وقد اشتمل على مسألتين المسألة الأولى: عامل الحال المؤكدة، والمسألة الثانية: اسم لا العاملة عمل (إنّ) إذا كان جمعًا مؤنثًا سالمًا.

ومشكلة البحث هي تتبع اعتراضات أبي حيان على شيخه ابن خروف، في مرفوعات الاسماء ومنصوباتها.

وهدف البحث إلى معرفة أثر نحو ابن خروف في فكر أبي حيان الاندلسي، أي بيان أثر شخصية نحوية أندلسية في فكر شخصية اندلسية أخرى.

وتتركز أهمية البحث في إبراز فكر عاملين من علماء النحو في الاندلس، وهما ابن خروف وأبو حيان الاندلسي.

وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في إعطاء توطئة عن الباب الذي تنتمي إليه المسألة، ثم ذكر قول أبي حيّان الذي نصَّ عليه ذكر ابن خروف، وبعدها التوثّق من صحة القول لابن خروف في آثاره، وبعد ذلك بيان اعتراضات أبي حيّان من ذلك الرأي، ولم يكن أبو حيّان في اعتراضاته ناقدًا فحسب وإنما كان نقده علميًا قائما على أدلة قوية مستنبطة من الأصول النحوية المحتج بها في النحو العربي، وقد ذيّلت الباحثة رأيها في نهاية كل مسألة وفاقا لما شاع في التراث النحوي.

أما الدراسات السابقة لهذا الموضوع كانت ثلاث دراسات هي:

١.**(ابن خروف وآراؤه النحوية)**، وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في النحو، للباحث حسين علي حسين الفتلي، بإشراف: أ. د. أسعد محمد علي النجار، جامعة بابل، كلية التربية، قسم اللغة العربية، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٣م.

٢.**(ابن خروف والدرس النحوي في الاندلس)**، بحث للباحث: محمد موعد، منشور في مجلة التراث العربي، العدد(٩٧)، صفر ١٤٢٥هـ، آذار ٢٠٠٥م.

٣.**الاعتراضات النحوية لابن خروف (ت:٦٠٩هـ) على ابن طاهر (ت:٥٨٠هـ)، بحث للباحثة:** هدى ناجي عبيد البديري، جامعة بغداد، مركز إحياء التراث العلمي، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد (٢٩)(٧)، ٢٠١٨م.

إلا أنّ جميع هذه الدراسات التي سبقت دراستي تختلف عن موضوع بحثي المقيّد بـ(نحو ابن خروف في فكر أبي حيان الأندلسي اعتراضًا).

والله ولي التوفيق.

المبحث الأول

أثره في المرفوعات

١ – [إلغاء الظن وإعماله مع المصدر]

لأفعال القلوب ثلاث حالات هي: الإعمال، والإلغاء، والتعليق، فأما الإعمال: فهو نصبها لمفعولين وهو واجب إذا تقدّمت عليها ولم يأتِ بعدها معلّق، نحو: (ظننتُ زيدًا عالمًا)، وجائز إذا توسّطت بينهما نحو: (زيدًا ظننتُ عالمًا)، أو تأخرت عنهما، نحو:(زيدًا عالمًا ظننتُ)[١].

وأما الإلغاء: فهو إبطال العمل لغير مانع لفظًا أو محلًا[٢]، وقيل هو: « ترك إعمال الفعل لضعفه بتأخر أو توسط »[٣]، فإنْ توسطت بين المفعولين كنت بالخيار في إعمالها والغائها، وإنْ تأخرت عن المفعولين فالإلغاء أحسن تقول: (زيد قائمٌ ظننت)، ويجوز إعمالها واستضعفه سيبويه، والغاؤها متأخرة أحسن من إلغائها متوسطة[٤]. وأما التعليق: فهو إبطال العمل لفظًا لا محلًا على سبيل الوجوب، فهو بخلاف الإلغاء[٥]، فالإلغاء ترك العمل جوازًا والتعليق ترك العمل وجوبًا، فكل تعليق إلغاء وليس كل إلغاء تعليق[٦].

ومدار بحثنا هو المصدر وحكمه في الإلغاء، فالمصدر حكمه حكم الفعل، فيجوز إلغاؤه حيث جاز إلغاءُ الفعل ومعنى إلغائه إبطال عمله، لا إبطال إعرابه[٧]. و« توكيد الملغى بمصدرٍ منصوب قبيحٌ مثاله: زيدٌ ظننتُ ظنّا منطلقٌ »[٨]

قال أبو حيان: «والسبب عند سيبويه وحذاق النحويين في قبح إلغائه إذا عمل في صريح المصدر أن العرب قد تقيم المصدر إذا توسط مقام الظن، وتلغيه مع ذلك، وتجعله بدلا منه. فتقول: زيد ظنا منطلق، فيكون المصدر إذ ذاك منصوبًا بـ" ظننت ... فلما كانوا يجعلون المصدر إذا توسط ورفعوا الاسمين عوضًا من ظننت كرهوا أن يجمعوا بينهما؛ لأنّ الجمع بين العوض والمعوض منه قبيح... وزعم ابن خروف أنه إنما قبح ذلك من جهة أنك تكون قد ألغيت الظن وأعملته، والإلغاء والإعمال متدافعان»[٩].

ولم يكتفِ أبو حيان بذكر موقف ابن خروف في هذه المسالة فحسب وإنّما ذكر له موقفًا آخرَ في المسألة نفسها إذ قال:« مثال الضمير: زيد ظننته منطلق. ولما قبح الجمع بين الفعل وصريح مصدره قبح أيضا بين الفعل وضمير المصدر إجراءً لضمير المصدر مجرى المصدر من حيث كان إياه في المعنى؛ إلّا أنَّ قبح الإلغاء مع المصدر أشدّ من قبحه مع ضمير المصدر؛ لأنَّ المجعول عوضًا من الفعل إنَّما هو المصدر لا ضميره. وقال ابن خروف: زيد ظننته منطلق أحسن من قولك زيد ظننت ظنا منطلق من جهة ان الضمير مبني، لا يظهر لظننت فيه عمل»[١٠].

وقد حاولتُ الباحثة التوثق من مسألة (إلغاء الظن وإعماله) في مؤلفات ابن خروف فلم تجدها بحسب اطّلاعها، والذي ذكره أبو حيان عن ابن خروف لم تستطع الوقوف عليه في آثاره، فلعله أخذه سماعًا من شيوخه عند تلمذته عليهم.

فإنَّ لابن خروف أثرًا واضحًا في فكر أبي حيان النحوي من خلال إيراده لموقفين له في المسألة نفسها. ويبدو أنَّ أبا حيان كان معترضًا على موقف ابن خروف في مسألة (إلغاء الظن وإعماله)؛ وذلك من ردّه على ابن خروف فيما يخصّ قوله: « إنّما قبح ذلك من جهة أنّك قد

تكون ألغيت الظن وأعملته...» هو : « وهذا الذي ذهب إليه باطل بدليل أنَّك تقول: زيدٌ ظننتُ اليوم قائمٌ، فتُعمل ظننتُ في الظرف، وتلغيه عن المفعولين، ولا يستقبح ذلك، فلو كانت العلة ما ذكر لم يستقبح هذا»[١١].

وقد اعترض أبو حيان على موقف ابن خروف الثاني في هذه المسألة في قوله: « زيدٌ ظننته منطلق أحسن من قولك: زيدٌ ظننتُ ظنا منطلق...» قائلًا: « وهذا الذي ذكره ابن خروف هو على ما قدم من السبب في الأعمال في صريح المصدر وإلغاء ظن. وضمير المصدر يكون بلفظ المذكر المفرد كما مثلناه »[١٢] .

وقد صرّح سيبويه قائلًا: « وقد يجوز أن تقول: عبدُ الله أظنُّه منطلقٌ، تجعلُ هذه الهاء على ذاك، كأَنَّك قلت: زيدٌ منطلقٌ أظنُّ ذاك، لا تجعل الهاء لعبد الله، ولكنّك تجعلُها ذاك المصدرَ »[١٣]. فقد فسّر السيرافي عبارة سيبويه قائلًا :« إذا قلت: "عبد الله أظنه منطلق" فهذه الهاء "للظن" لا "لعبد الله"، و "أظنه" ملغي وليس بالقوي في الكلام، وذلك أن هذه الهاء إذا جعلتها للظن الذي هو المصدر، فقد أكدت "أظن" بذكر الظن، وأنت قد ألغيت " أظن " برفعك "عبد الله " و " زيدا "، فالأجود أن هذه الهاء إذا جعلتها للظن الذي هو المصدر أن تقول: " عبد الله أظن منطلق " وإذا قلت: " عبد الله أظنه منطلق " فهو أجود من أن تقول: " عبد الله أظن ظنا منطلق " و " أظن ظني منطلق؛ لأنك إذا قلت: " أظنه "، فليس فيه لفظ الظن، وإنما هو كناية عنه، والظن أبلغ في التأكيد»[١٤]، و« إنما يضعف " عبد الله أظنه منطلق " لأن " أظن " قد ألغى والمصدر تأكيد، فكره أن يؤتى بتأكيد شيء قد ألغي »[١٥].

فإنْ عُديت أفعال الظن إلى المصدر وأُلغيت ترفع، فقولك: (زيدٌ ظننتُه منطلق) على ما فيه من القبح كما تقول: (زيدٌ ظننتُ منطلق)؛ وذلك لأنَّ الفعل عندما يتعدى إلى المصدر يكون ذلك توكيدًا له فالأحسن مع الإلغاء أنْ لا يتعدى الفعل إلى المصدر[١٦]. فاستقبحوا توكيد ما يُلغى؛ وذلك لأنَّ التوكيد يدلُّ على الاعتناء بالمؤكد، والإلغاء يدلّ على عدم الاعتناء بالملغي فلذلك قبح توكيد ما أُلغي، نحو قولك: (زيدٌ ظننتُ ظنًا منطلقٌ)[١٧] .

ويزيل بعض القبح عدم ظهور النصب نحو: (زيدٌ ظننتُ ظني منطلقٌ) ويكتفي بكون المصدر ضميرًا أو اسم إشارة نحو: (زيد ظننتُه) أو (ظننتُ ذاك منطلقٌ)[١٨].

وقد اختلف تعليل النحويين لعدم جواز إلغاء الفعل حين يؤكد، فمنهم مَنْ قال:« لو ألغينا الفعل مع التأكيد بالمصدر لأدى ذلك إلى التناقض، وذلك انَّك تكون معملًا للفعل مُلغيًا له في حين واحد »[١٩]. وهذا ما ذهب إليه ابن خروف في هذه المسألة.

وقد اعترض عليه أبو حيان كما ذكرنا سابقًا، ومنهم مَنْ قال: إنَّك من حيث تلغى لم تبنِ الكلام عليها ولا كان معتمد الكلام على الإتيان بها، بل تقدّر أنَّه عرض لك ذكرها بعد بناء الكلام على أنْ لا تكون فيه، ومن حيث تؤكد بالمصدر تكون قد جعلتها معتمدًا عليها في الكلام إذ لا يؤكد من الكلام على موضع الاعتماد أو الفائدة[٢٠].

ويرى ناظر الجيش أنَّ« التعليل الثاني أظهر من الأول؛ لأنَّ الأول منقوض بأنك تقول: زيد ظننت اليوم مقيم، فإنك أعملت ظننت في الظرف مع أنها ملغاة عن المفعولين »، فناظر الجيش في ترجيحه للتعليل الثاني يذهب إلى ما ذهب إليه أبو حيان في تفسيره لهذه المسألة واعتراضه على ابن خروف، ويعلّل سبب ترجيحه هو: إنَّ المصدر لا يعمل فيه إلّا الفعل أو ما شاركه في الحروف والمعنى بخلاف الظرف، وإن كان العامل في المصدر لا يكون إلا كذلك كان عمل الفعل في المصدر أقوى من عمله في الظرف، فيدلّ ذلك على قوته، وإلغاؤه يدلّ على ضعفه فتنافيا[٢١].

ومنهم مَنْ قال: تعليل ذلك إنَّ العرب تقيم المصدر إذا توسّط مقام الفعل وتحذفه، فكان كالجمع بين العوض والمعوض منه، فقولك: (زيد ظنًا منطلق) فيكون المصدر إذ ذاك منصوبًا بـ(ظننتُ) مضمرًا، وجاز إضمار الفعل؛ لدلالة الكلام عليه من جهة أنَّك إذا قلت: (زيد ظنًا منطلق) عُلم أنَّك لم تقل هذا الكلام إلّا بعد أنْ ظننتُم كذلك، فلما كانوا يجعلون المصدر إذا توسط ورفعوا الاسمين عوضًا من (ظننت) كرهوا أنْ يجمعوا بينهما؛ لأنَّ الجمع بين العوض والمعوض قبيح[٢٢]. وهذا ما ذهب إليه سيبويه وحذّاق النحويين كما ذكر أبو حيان، وكان هو موافقًا لهم، ومعترضًا على موقف ابن خروف[٢٣].

ومن ثَمَّ نخلص مما تقدّم بيانه أنَّ مسألة (إلغاء الظن وإعماله مع المصدر) هي من المسائل التي اختلف النحويون في تعليلهم لإلغاء الفعل المؤكد بمصدر منصوب، فقد كان لأبي حيان موقفٌ معارضٌ لابن خروف في هذه المسألة، وكان موافقًا لسيبويه (ت: ١٨٠هـ) وحذّاق النحويين ومنهم: السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، والفارسي (ت:٣٧٧هـ)، وابن عصفور (ت:٦٦٩هـ)، وابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، وغيرهم.

فمن خلال ما اطلعنا عليه في هذه المسألة وبيان مواقف ابن خروف التي أوردها أبو حيان في مصنفه (التذييل والتكميل) وردوده عليه تبيّن لنا أنَّ أبا حيان كان متأثرًا بنحو ابن خروف تأثيرًا واضحًا؛ وذلك لذكره لأكثر من موقف في المسألة نفسها.

ويبدو أنَّ أبا حيان كان صائبًا في رأيه، ورأيه هو الراجح؛ لأنَّه ما ذهب إليه هو مذهب سيبويه، والسيرافي، والفارسي، وحذّاق النحويين، والدليل هو قولك:(زيدٌ ظنًّا منطلق)، فالمصدر

هنا منصوب بـ(ظننت) مضمرًا، فجعل المصدر وسطًا ورفع الاسمين عوضًا من (ظننت)، وذلك لكراهة الجمع بينهما؛ لأنَّ الجمع بين العوض والمعوض في الوقتِ نفسه قبيح كما قيل.

٢-[عمل اسم الفاعل في الماضي لا يرفع الظاهر]

اسم الفاعل اسم مشتق من الفعل يعمل عمل الفعل، وهو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلأنّه جاري عليه في حركاته وسكناته[٢٤]، وأما المعنى فلأنَّ اسم الفاعل يتضمن معنى الفعل تضمنًا كاملًا، ولدلالته على الزمان وإسناده إلى فاعل ومفعول به[٢٥].

يعمل اسم الفاعل عمل فعله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال[٢٦]، ويشترط في عمله إنْ كان نكرةً اعتماده على مبتدأ، أو موصوف أو ذي الحال، أو استفهام أو نفي[٢٧]. وذهب الكوفيون والأخفش (ت:٢٠٧هـ) إلى أنّه لا يشترط في عمله الاعتماد على شيء مما تقدّم، فأجازوا في إعماله من غير اعتماد[٢٨].

ولا يعمل اسم الفاعل عمل فعله إذا كان بمعنى الماضي، ومن الكوفيين من يعمله[٢٩]، فقد أجاز الكسائي عمله في الماضي مستدلًا بقوله تعالى:﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[الكهف:١٨]، وهذه الآية هي حكاية حال ماضية، و وافقه على إجازة ذلك هشام (ت: ٢٠٩هـ) وابن مضاء (ت:٥٩٢) [٣٠]، فهي حكاية حال كما يحكى الماضي بلفظ المضارع[٣١].

فمدار بحثنا هو اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يرفع الظاهر، قال أبو حيان:« وهذا الخلاف الذي ذكرناه في عمل اسم الفاعل الماضي دون «أل» هو بالنسبة إلى المفعول به، فأمَّا هل يرفع الفاعل فمسألة خلاف: ذهب بعضهم إلى أنَّه لا يعمل في الفاعل كما لا يعمل في المفعول به، وبه قال ابن جني... «إنَّ اسم الفاعل بمعنى المضي لا يرفع الظاهر»... وذهب بعضهم إلى أنَّه يرفع الفاعل... وهذا الخلاف إذا كان الفاعل ظاهرًا. فإن كان مضمرًا فحكى ابن عصفور اتفاق النحويين على أنه يرفعه. وليس كما ذكر، بل في ذلك خلاف: ذهب الجمهور إلى أنَّه يرفعه. وذهب أبو بكر بن طاهر وابن خروف إلى أنه لا يرفع المضمر»[٣٢].

وقد ذكر أبو حيان هذا القول في مصدرٍ ثانٍ من مؤلفاته إلا أنّ زاد عليه قائلًا:« ذهب أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف إلى أن لا يرفع المضمر ولا قام دليل على ذلك»[٣٣]. ولم يكتفِ بذكر هذين الموقفين لابن خروف فحسب، فقد كان للمسألة أثر في تفكيره أيضًا في مصدرٍ ثالث من مؤلفاته، قال:« إنْ كان الفاعل مضمرًا... ذهب أبو بكر بن طاهر وابن خروف إلى أنّه لا يرفعه ولا يحتمله»[٣٤].

وعندما تحققنا من صحة قول ابن خروف الذي ذكره تبيّن لنا أنّ أبا حيان كان دقيقًا في نقله عنه فقد صرّح ابن خروف في المسألة قائلًا:« فإنْ كان اسم الفاعل والمفعول لما مضى لم

يعملا في مفعول، وضعف رفعهما للظاهر وأضيفا إلى ما بعدهما كـ[شاتم] زيدٍ وصاحب عمرو»[٣٥]. وقد ذكرت محققة كتاب شرح الجمل لابن خروف، نسبه السيوطي (ت:٩١١هـ) إلى ابن خروف وشيخه ابن طاهر المنع فقال: « ومنع قوم رفعه الظاهر وقوم رفعه المضمر أيضًا، قاله ابن طاهر وابن خروف، وهو يرد دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنّه يرفعه، ويتحمله »[٣٦]. فإنْ قول ابن خروف هذا مطابق لما نقله عنه أبو حيان في ثلاثة من مؤلفاته النحوية في المسألة نفسها.

وقد اعترض أبو حيان على ما ذهب اليه ابن خروف في مسألة:(اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يرفع الظاهر) قائلًا:« والذي تلقفناه أنه لاشتقاقه يتحمل الضمير »[٣٧]، وقال في ارتشاف الضرب:« الذي تلقفناه من الشيوخ أنّ لاشتقاقه يتحمل الضمير»[٣٨]، وفي منهج السالك قال:« والذي أخذناه عن الشيوخ أنّه لاشتقاقه يحتمل الضمير»[٣٩]، فتعددت عباراته والمعنى واحد.

فاسم الفاعل يعمل في الحال والاستقبال دون خلاف بين النحويين، وإنما الخلاف إذا دلّ على الماضي فمنعه البصريون وأجازه بعض الكوفيين، وبعض النحويين، منهم: هشام، وأبو جعفر بن مضاء، واحتجوا بأنّ عمل اسم الفاعل يكون في معنى الفعل، وردّ بالمنع، بل عمل لمشابهته في عدد الحروف، وموازنته بالحركات مع موافقته للمعنى، واحتجوا بالسماع ومنه:(باسط ذراعيه)، ورد بما سبق حكاية الحال، ومثالهم قول العرب: هذا مارٌ بزيد أمس وسوير فرسخًا، ورُدّ بأنّ المجرور والظرف يعمل فيها اللفظ المحتمل للفعل، وإنْ لم يكن مشتقًا، فاسم الفاعل بمعنى الماضي أحرى[٤٠].

أما رفع اسم الفاعل للماضي الظاهر ونحوه، فلا بُدَّ منه ولكن أيضًا كان موضع خلاف بين النحويين، فذهب بعضهم إلى منعه وبه قال ابن جني، واختاره الشلوبين[٤١]، والمتأخرون من نحويي المغاربة ما عدا ابن عصفور، هذا في حال كون الفاعل ظاهرًا، فإذا كان الفاعل مضمرًا فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنّه يرفعه[٤٢]، أي الاتفاق على رفعه المضمر المستتر، وليس كذلك بل هو قول الجمهور، ومنعه ابن طاهر (ت: ٥٨٠هـ)، وابن خروف[٤٣].

وقد اعترض بعض النحاة على موقف ابن خروف ووصفوه بالبعيد، ومنهم: المرادي (ت: ٧٤٩هـ)[٤٤]، والأشموني (ت: ٩٠٠هـ)[٤٥]، وغيرهم. وما ذهبوا إليه هو مذهب أبي حيان في المسألة نفسها، وقد صرّح السيوطي أنّ رفعه المضمر أيضًا قاله ابن طاهر وابن خروف، وهو يرد دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنّه يرفعه ويحتمله [٤٦].

وقد وضّح ناظر الجيش مسألة(اسم الفاعل في الماضي لا يرفع الظاهر) قائلًا:« لا يتوجه لي كون اسم الفاعل الماضي لا يرفع، وذلك أنّ المشتقّ بذاته من حيث هو مشتق يستلزم مرفوعا، فليس محله الرفع بمشابهة الفعل، بل العمل الذي يعمله لمشابهته الفعل إنما هو النصب، ومما يدل على ذلك أنّ اسم الفاعل الذي معناه ماض معنى الوصفية فيه باق، ولا يتصور وجود معنى الوصف دون من يقوم به ذلك، وإذا ثبت أنّه لا بدّ له من مرفوع يقتضيه لذاته؛ فلا فرق فيه بين أن يكون مضمرا أو ظاهرا»[٤٧].

ومما تقدّم نخلص أنَّ المسألة من المسائل التي اتفق عليها بعض النحويين، واختلف فيها بعضهم الآخر، فإنّ ابن خروف كان من المانعين لرفع اسم الفاعل للضمير، وقد اعترض عليه أبو حيان بقوله: :« والذي تلقفناه أنه لاشتقاقه يتحمل الضمير »، وقد عارضه أيضًا بعض النحاة المغاربة، وكذلك المرادي، وناظر الجيش، والأشموني، وغيرهم من النحاة.

ومن ثمّ فإنَّ هذه المسألة هي من المسائل الخلافية التي شرحها أبو حيان شرحًا مفصلًا، وقد وجدناه متأثرًا بنحو ابن خروف تأثرًا واضحًا وبيّنا ممّا ذكر له من مواقف عدة وآراء في المسألة نفسها، وفي أكثر من مصدر من مؤلفاته النحوية، وكان معترضًا على موقفه، وموافقًا لغيره في المسألة نفسها.

المبحث الثاني

أثره في المنصوبات

١ – [عامل الحال المؤكدة]

الحال المؤكدة وهي التي تؤكد معنى الكلام[٤٨]، وتأتي بعد جملة ابتدائية عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه[٤٩]، وفسّرها ابن يعيش قائلًا: «إنّ الحال مؤكِّدةَ تأتِي بعد جملةٍ ابتدائيَّةٍ، الخبرُ فيها اسمٌ صريحٌ، ولا يكون فعلًا، ولا راجعًا إلى معنى فعل، لأنّ الحال ها هنا تكون تأكيدًا للخبر بذِكْرِ وَصْف من أوْصافه الثابتة له، والفعلُ لا ثَباتَ له، ولا يُوصَف »[٥٠].

فالحال المؤكدة يكون معناها كمعنى الفعل؛ لأنَّ التوكيد هو المؤكد في المعنى، نحو: قم قائمًا، ومشيتُ ماشيًا[٥١]. والحال المؤكدة نوعان: أحدهما: ما تؤكد عامله، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء:٧٩]، والثاني: أنْ تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظًا، وهو كثير[٥٢] ومثاله قوله تعالى:﴿وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة:٦٠]؛ لأنَّ العثو وهو الفساد[٥٣]، وقد يوافق عامله لفظًا ومعنى وهو قليل[٥٤].

والذي يعنينا في هذه المسألة هو العامل في الحال المؤكدة، فالعامل في هذه الحال عند سيبويه فعلٌ مضمرٌ تقديره: (أُعرِّف ذلك) أو (أُحقُّه) ونحو ذلك مما دلّت عليه الحال، فيكون توكيد الخبر بأحق وأعرف كتوكيده باليمين، فإذا قلت: (أنا عبد الله معروفًا) فكأنّك قلت: لا شكَّ فيه، أو اعرِّفه، أو أحقه[٥٥].

قال أبو حيان: «والعامل في هذه الحال قدره سيبويه، في قولك: هو زيد معروفًا أثبته، أو ألزمه معروفًا، وقدره غيره إن كان المخبر عنه غير (أنا) تقول: أحقه أو أعرفه، وإن كان أنا قدر أحق أو أعرف أو أعرفني، وقال الزجاج: الخبر مؤول بمسمى فيعمل في الحال، وقال ابن خروف ضمن المبتدأ تنبيها فهو العامل »[٥٦] .

وقد كان للمسألة أثرٌ في تفكيره أيضًا في مصدرٍ ثان من مؤلفاته فقد قال:« وذهب الزجاج إلى أن العامل في هذه الحال هو الخبر بما ضمن من معنى المسمى ، وذهب ابن خروف إلى أنه المبتدأ بما ضمن من معنى التنبيه »[٥٧]، وقد ذكر أبو حيان هذا القول في مصدرٍ ثالث من مؤلفاته[٥٨].

ولم يكتفِ بذكرها فحسب فقد كان للمسألة وجود في مصدر رابع من مؤلفاته، قال:«ذهب الزجاج إلى أنَّ العامل في هذه الحال الخبر وتأول بمعنى المسمى، فإذا قال: أنا ابن داره معروفًا بها نسبي فكان التقدير أنا المسمى معروفًا وذهب ابن خروف إلى أنَّ العامل في هذه الحال المبتدأ مضمنًا معنى تنبه، فإذا قال أنا ابن داره فكأنّه قال: تنبه لابن داره معروفًا »[٥٩].

وإذا ما أردنا أنْ نتوثق من صحة قول ابن خروف تبيّن أنَّ أبا حيان كان دقيقًا في نقله عنه فقد صرّح ابن خروف بالمسألة ولكن بصياغة أخرى قائلًا: «العامل فيها يكون فعلًا، وغير فعل، فإنْ كان فعلًا تقدّمت وتأخرت إن لم يمنع مانع. وإنْ كان غير فعل لم تتقدم عليه... ولا يجوز " قائمًا هذا زيدٌ " فمن قدّم قائمًا على (ذا) من (هذا) كان العامل عنده معنى التنبيه الذي دلّت عليه (ها). ومن اعتقد أنَّ العامل الإشارة التي دلَّ عليها (ذا) لم يُقدّم»[٦٠] .

وقد عارض أبو حيان رأي ابن خروف الذي قال فيه: "إنّ العامل في الحال المبتدأ مضمنًا معنى التنبيه" قائلًا: « وقوله ولا المبتدأ مضمنًا تنبيهًا المضمر بما هو مضمر لا يمكن أن يعمل في شيء البتة، حتى منع البصريون من أن يعمل في الجار والمجرور وان كان كنايه عما لو صرح به لجاز له العمل ، فلا يمكن أن يضمن معنى التنبيه ، وإنما ضمن معنى التنبيه الحروف لا الأسماء». ورأي أبي حيان هذا قد ذكره في مصدرٍ خامس من مؤلفاته[٦١]. وقال أيضًا:«الحال المؤكدة لمضمون الجملة هي الدالة على معنى ملازم للمسند إليه الحكم ، أو شبيه بالملازم ، فإن كان المتكلم بالجملة مخبرًا عن نفسه، فيقدر الفعل: أحق، مبنيًا للمفعول، نحو :

أنا عبد الله شجاعًا، أي: أحق شجاعًا. وإنْ كان مُخبرًا عن غيره نحو: هو زيد شجاعًا، فتقديره : أحقه شجاعًا»[٦٢]. فقد قال سيبويه في باب ما ينتصب لأنَّه خبر للمعروف: هو الحق بيّنًا ومعلومًا؛ لأنَّ (ذا) مما يوضح ويؤكد به الحقّ، و(بينًا ومعلومًا) ينتصبان على الحال وهذه الحال هي الحال المؤكدة يريد أنّها تؤكد معنى الكلام؛ لأنَّ قولنا: (هو الحق) فيه إعلام وتبيين أنَّ الذين أخبرنا عنه بأنّه الحق واضح بيّن معلوم، والعامل في الحال فعل يدل معنى الجملة كأنّه قال: أعرفه بيّنًا وأتبينه معلومًا، وما أشبه ذلك [٦٣].

فقد اختلف النحاة في الناصب لهذه الحال، فذهب الجمهور إلى أنّه يقدّر لها عامل بعد الخبر وهو محذوف تقديره (أحق)، إنْ كان المخبر عنه (أنا) (أحقه)، إنْ كان المُخبر عنه غير(أنا) وإنْ كان (أنا) فالتقدير: أحق أو أعرف أو اعرفني[٦٤]، وهذا التقدير جاء موافقًا لمذهب ابن مالك فقد قال:« وهذا أولى من قول الزجاج هو الخبر لتأوله بمسمى، وأولى من قول ابن خروف إن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه»[٦٥]، وإنَّ أبا حيان كان موافقًا لهذا الرأي معترضًا لما ذهب إليه ابن خروف.

ولم يكن أبو حيان وحده معترضًا على ما ذهب إليه الزجّاج (ت:٣١١هـ) وابن خروف في عامل الحال المؤكدة، وإنما كان موافقًا لبعض النحاة، ومنهم ابن الناظم (ت: ٧٦١هـ) إذ وصف قول الزجاج وقول ابن خروف قائلًا: «وكلا القولين ضعيف، لاستلزام الأول المجاز، والثاني جواز تقديم الحال على الخبر، وأنه ممتنع»[٦٦].

وأما ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ) فقد كان موافقًا لما ذهب إليه أبو حيان فقد فسّر قول ابن مالك " لا الخبر مؤولًا بمسمى خلافًا للزجاج " قائلًا: لأنَّ الخبر جامد جمودًا محضًا، والتأويل المذكور بعيد. وأيضًا فسّر قوله: "ولا المبتدأ مضمنًا تنبيهًا، خلافًا لابن خروف " قائلًا: والتقدير عنده نحو: تنبه لزيد معلومًا، وهو أبعد من قول الزجاج؛ لأنَّ الذي ضمن معنى التنبيه الحروف لا الأسماء[٦٧].

ومن النحويين الذين وصفوا قول الزجّاج وقول ابن خروف بالبعيد، ناظر الجيش (ت:٧٧٨هـ) إذ قال في وصفه لقول الزجاج:« وهو بعيد للزوم أن يتحمل الجامد خبرا »، وقال في وصفه لقول ابن خروف: « وهو أبعد من قول الزجاج »[٦٨].

وأيضًا من النحويين الذين ذهبوا إلى ما ذهب إليه أبو حيان في معارضته لما جاء به ابن خروف، هو خالد الأزهري (ت: ٩٠٥هـ) فقد وصف قول الزجاج وابن خروف قائلًا:« كلا القولين ضعيف... وهو ممتنع لعدم تمام الجملة، فالعامل إذن محذوف وجوبًا، لتنزل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ »[٦٩].

ومن ثَمَّ فإنَّ في عامل هذه الحال الذي يقدره النحاة نظر من حيث المعنى، وذلك أنَّ الكثير من النحويين ذهبوا إلى أنَّ عاملهما محذوف تقديره (أحقه) فالعامل في قولك: (محمد أخوك عطوفًا) محذوف تقديره (أحقه عطوفًا)، ومعنى أحقه: أثبته وأعرفه، وهذا لا يصح؛ لأنّه لا معنى لقولك: (محمد أخوك أعرفه) في حال عطفه، واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه: العامل مقدّر الجملة تقديره: زيد أبوك أحقّه عطوفًا، وفيه نظر إذ لا معنى لقولك: عرفته في حال كونه عطوفًا، وإنْ أراد المعنى أعمله عطوفًا فهو مفعول ثانٍ لا حال[٧٠].

ومما تقدّم نخلص إلى أنَّ النحاة قد اختلفوا في ناصب الحال المؤكدة، فذهب بعض النحويين إلى أنْ يقدر لها عامل بعد الخبر وهو محذوف تقديره أحقّه، أو أحقّ، أو أعرف، أو أعرفني، وهذا ما ذهب إليه سيبويه ومن جاء بعده ومنهم السيرافي، وابن مالك، وابن عقيل، وغيرهم.

وقد ذهب الزجاج إلى أنَّ العامل في الحال الخبر مؤولًا بمسمى، وذهب ابن خروف إلى أنَّ العامل في هذه الحال المبتدأ مضمنًا معنى التنبيه وقد عارضه أغلب النحاة ومنهم: ابن مالك، وابن الناظم، وأبو حيان، وابن عقيل، وناظر الجيش، والازهري. فلم يكن أبو حيان وحده معترضًا لما ذهب إليه ابن خروف في تقدير عامل الحال المؤكدة للجملة الإسمية، وإنّما أيضًا عارضه أغلب النحاة الاندلسيين ووصفوا قوله بالبعيد أو الضعيف، أو الممتنع؛ لعدم تمام الجملة ووصفوه بالأبعد أو الأضعف من قول الزجاج.

فقد كان أبو حيان من النحويين المعترضين على ما جاء به ابن خروف، وكان له دورٌ في شرح المسألة وتوضيحها بشكل مفصّل، وقد وجدنا أثر ابن خروف واضحًا في فكر أبي حيان من إيراده لموقفه وآرائه في خمسة من مؤلفاته النحوية.

والذي يبدو لي أنَّ الرأي الراجح هو ما ذهب إليه أبو حيان، وهو مذهب سيبويه، والسيرافي، وغيرهم من النحويين والدليل ما استشهدوا به من القرآن الكريم وكلام العرب، فالعامل في الحال المؤكدة هو المضمر الذي ما بعد الخبر، والذي يقدّر بـ(أحقّه) أو(أعرفه). فالعامل إذًا هو الفعل الذي يدل عليه معنى الجملة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾[البقرة/٩١]، أي: هو الحق بيّنًا ومعلومًا يريد كونه حقًّا معلومًا، فالعامل هو الفعل (أعرفه أو أتبيّنه) معلومًا.

٢ – [اسم "لا" العاملة عمل " إنَّ إذا كان جمعًا مؤنثًا سالمًا]

(لا) العاملة عمل (إنَّ) وتسمّى بـ(لا) النافية للجنس، وهي حرف نفي عامل وفيها على جهة استغراق الجنس[٧١] ، وتسمّى (لام التبرئة) فهي مُبرئة للجنس أي نافية[٧٢]، تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل عمل (إنَّ وأخواتها) بنصب المبتدأ اسمًا لها ورفع الخبر خبرًا لها[٧٣]. إلا أنَّ الخلاف بين (إنَّ) و(لا النافية للجنس) هو (إنَّ) لتأكيد الإثبات، و (لا) لتأكيد النفي[٧٤] .

وقد وضع النحويون لعمل (لا) عمل (إنَّ) شروطًا عدة وهي: أنْ يكون اسمها وخبرها نكرتين، وألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، فإنْ فصل بينهما بَطل عملها[٧٥]، وأن لا تكرر فإنْ تكررت جاز إعمالها وإلغاؤها، وألا يتقدم خبرها على اسمها فإنْ تقدّم وجب إهمالها وتكرارها[٧٦] .

ولاسم (لا النافية للجنس) ثلاثة أحوال: أما أنْ يكون مضافًا أو مشبهًا بالمضاف فيكون حكمه معربًا منصوبًا، أو يكون مفردًا ويقصد بالمفرد ما ليس مضافًا ولا مشبهًا بالمضاف، والمفرد يشمل المثنى والمجموع وحكمه البناء على ما كان ينصب به[٧٧].

ومدار بحثنا هو:(اسم "لا " النافية للجنس إذا كان جمعًا مؤنثًا سالمًا)، فقد اختلف النحاة في إعرابه فقال قوم: إنّه مبني على ما يُنصب به وهو الكسر، فتقول:(لا مسلماتِ لك) بكسر التاء، وأجاز بعضهم الفتح نحو:(لا مسلمات لك)[٧٨].

قال أبو حيان: « وإنْ كان مجموعًا بالألف والتاء نحو: لا مسلمات فذهب قوم من المتقدمين، وابن خروف من المتأخرين إلى كسر التاء، والتنوين، وذهب الأكثرون إلى الكسر بغير تنوين، وذهب المازني، والفارسي، والرماني، والصقلي: إلى بنائه على الفتح »[٧٩]. وكان للمسألة أثر في تفكير أبي حيان في مصدرٍ ثانٍ من مؤلفاته النحوية إذ قال: « ولما ورد الأستاذ أبو الحسن بن خروف الجزيرة الخضراء سأل طلبتها المشتغلين بالنحو، واستنهض منهم الأستاذ أبو عبد الله بن هشام الخضراوي، فقال: ((كيف تقول: لا مسلمات لك؟ قال: فقلت: أقول: لا مسلمات، بالخفض والتنوين؛ لأن هذه النون كنون (صالحين) بدليل ﴿مِّنْ عَرَفَاتٍ﴾[٨٠] و... أذرعات ... بالكسر والتنوين، فكما أقول "لا مسلمين لك" أقول "لا مسلمات". فقال ابن خروف: بهذا أجبت، وهو الحق »[٨١] .

ولم يكتفِ بذكرها فحسب، فقد كان للمسألة أثر في تفكيره أيضًا في مؤلفه التذييل والتكميل، فقد قال: «وتلخص في "لا مسلمات" أربعة مذاهب:

أحدها: الكسر والتنوين، وهو مذهب ابن خروف، وقد سبقه إلى ذلك قوم من النحويين، قاله ابن الدهان في (الغرة).

والثاني: الكسر بلا تنوين، وهو مذهب الأكثرين.

والثالث: الفتح، وهو مذهب المازني والفارسي.

والرابع: جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين، وهو الصحيح»[٨٢] .

وإذا حاولنا التوثق من صحة نقل أبي حيان عن ابن خروف يتبيّن لنا أنَّ أبا حيان كان دقيقًا في نقله عنه فقد صرّح ابن خروف بالمسألة قائلًا: «النصبة: علامة للنصب في كل ما دخلته الرفعة

علامة للرفع لفظًا أو تقديرًا إلا جمع المؤنث السالم فإنَّ الكسرة فيه علامة للنصب بالحمل على الجر كما حُمِل نصب جمع المذكر السالم على جرّه، والتنوين فيه بإزاء النون في ذلك الجمع لا للصرف، ودليله أنّك إذا سمّيت به مذكرًا أو مؤنثًا أبقيت إعرابه على حاله في الجمع وأثبت التوين، ولو كان تنوين الصرف لمنع الصرف للتأنيث والتعريف، قال تعالى: ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ﴾»[٨٣]، ومنه: تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتِ[٨٤] .

وقد ذكرت محققة كتاب شرح جمل الزجاجي لابن خروف: من الآراء التي وافقه فيها ابن خروف بعض العلماء السابقين منها: تنوين اسم "لا" النافية للجنس إذا كان جمعَ مؤنث سالم، اختلف فيه على أقوال: أحدها: وجوب بنائه على الكسر، والثاني: وجوب بنائه على الفتح، والثالث: جواز الأمرين. واختلف القائلون ببنائه على الكسر، فالأكثرون على أنَّه لا ينون، وذهب ابن خروف موافقًا ابن الدهان إلى أنَّه ينون وذلك نحو:(لا مسلماتٍ لك)؛ لأنّ التنوين فيه بإزاء النون في جمع المذكر السالم[٨٥].

وقد اتضح أنَّ أبا حيان كان معترضًا على موقف ابن خروف في مسألة (اسم "لا" النافية للجنس إنْ كان جمعَ مؤنثٍ سالم)؛ وذلك من ردّه على ابن خروف في هذه المسألة فقد قال: «والصحيح جواز الفتح والكسر من غير تنوين، وبه ورد السماع، ولو ملّوا بالسماع ما اختلفوا»[٨٦].

فقد اختلف النحويون في إعراب المجموع جمع مؤنث سالم، فقيل فيه أربعة مذاهب: وهي البناء على الكسر وبه قال ابن جني (ت:٣٩٢هـ) من المتقدمين، والبناء على الفتح، وهو مذهب أبي عثمان المازني (ت:٢٩٤هـ)[٨٧]، وإليه ذهب الفارسي[٨٨]. ومن المتأخرين من ذهب إلى البناء على الفتح، ومنهم ابن مالك، وابن عصفور، وابن عقيل[٨٩]، فقد صرّح ابن عصفور قائلًا:« إنْ كان مفردًا أو جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتاء بُني معها على الفتح وحذف التنوين فتقول: ... لا هندات لك »[٩٠] . إلّا أنّه ذكر في شرحه لجمل الزجاجي خلاف ذلك فقد صرّح قائلًا:« كما أنَّ الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور، فكذلك يكون مع "لا" وهو الصحيح، وبه ورد السماع»[٩١].

ومن النحويين مَن ذهب إلى الكسر والتنوين في اسم "لا" النافية للجنس إنْ كان جمعًا مؤنثًا سالمًا، ومنهم ابن الدهان، وابن خروف[٩٢].

فقد اعترض أبو حيان على ما رآه النحويون وابن خروف حين ذهبوا إلى جواز الكسر والفتح بدون تنوين في اسم "لا" النافية للجنس إنْ كان جمعًا مؤنثًا سالمًا[٩٣]، وقد وافق أبو حيان فيما ذهب إليه بعض النحاة المتأخرين، ومنهم: ابن هشام(ت:٧٦١هـ)[٩٤]، إذ قال: «ولو ظفر

هؤلاء بالسماع لم يختلفوا»[٩٥]. وأيضًا من النحاة الذين وافقوا أبا حيان فيما ذهب إليه وفي اعتراضه على ابن خروف ومنهم: ناظر الجيش[٩٦]، وخالد الازهري[٩٧]، والسيوطي[٩٨].

وذكر أبو حيان أنَّ قول ابن خروف في ذهابه إلى كسر وتنوين اسم "لا" النافية للجنس إنْ كان مجموعًا بالألف والتاء فربّما قال به فيما حكى عنه بعض الأشياخ[٩٩]. وأيضًا نُقل عن بعض المغاربة بجواز الأمرين الفتح والكسر بغير التنوين مبني على الخلاف في اسم "لا" النافية للجنس إنْ كان مجموعًا بالألف والتاء، فمنهم مَن قال: هي حركة إعراب وحُذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي (ت:٢٢٥هـ) والرماني (ت:٣٨٤هـ)، والكوفيين ذهبوا إلى البناء على الكسر، ومَن قال هي حركة بناء كجمهور البصريين ذهبوا إلى البناء على الفتح[١٠٠].

ولم يتعرض سيبويه والمبرِّد إلى هذا الإشكال في علامة بناء اسم "لا" النافية للجنس إنْ كان جمعًا مؤنثًا سالمًا.

ومما تقدّم نخلص أنَّ مسألة (اسم "لا" النافية للجنس إنْ كان جمعًا مؤنثًا سالمًا) هي من المسائل الخلافية التي اختلف فيها النحاة، وذهبوا فيها إلى أربعة مذاهب وهي: الفتح، والكسر، والفتح والكسر مع التنوين، والفتح والكسر بدون تنوين. فالذي ذهب إليه أبو حيان وبعض المغاربة هو الفتح والكسر بدون تنوين وكان دليلهم في ذهابهم هذا المذهب هو ما جاء به السماع، والشاهد على جواز الفتح والكسر بدون تنوين قول الشاعر[١٠١]:

لا سابغات، ولا جأواء باسلة تقي المنون لدى استيفاء آجال

ففي هذه المسألة وجدنا أثر ابن خروف واضحًا في التفكير النحوي لأبي حيان اعتراضًا عمّا ذهب إليه، وأنَّ أبا حيان كان متأثرًا بنحو ابن خروف تأثيرًا كبيرًا وواضحًا من إيراده لموقف ابن خروف في أكثر من مصدر من مؤلفاته وفي المسالة نفسها.

والذي يبدو لي أنَّ الراجح هو ما ذهب اليه أبو حيان؛ لكثرة وروده في كلام العرب سماعًا.

الخاتمة

توصل البحث إلى نتائج عدّة أهمها:

١-أثبت البحث أنَّ ابن خروف وأبا حيّان من أعلام النحو العربي في الأندلس، وكان لابن خروف أثر واضح في التفكير النحو لأبي حيّان من ورود ذكره في أكثر من مصدر من مؤلفاته النحوية.

٢-بيّن البحث أنّ لأبي حيّان وقفات اعتراضية على ما ذهب إليه ابن خروف، ودليله في اعتراضه السماع والقياس؛ لأنهما أقوى الأصول النحوية في الاستشهاد النحوي.

٣-أن أبا حيّان قد استعمل تنوعًا أسلوبيًا في اعتراضه على رأي ابن خروف في مصطلحات عديدة، وهي: (هذا ما ذهب إليه باطل)، أو (مخالف للسماع)، أو (فاسد)، وفي موضع آخر يقول أو (ما ذهب إليه ابن خروف خطأ)، وأحيانا يقول: (ليس بمسموع)، أو (مخالف للسماع).

٤-أثبت البحث أن اعتراض أبي حيّان على ابن خروف في مسألة (إلغاء الظن وإعماله) هو الراجح؛ لأنّه ذهب إلى ما ذهب إليه المتقدمين كسيبويه والسيرافي والفارسي، وعللوا ذلك بأنّ الجمع بين العوض والمعوض منه في الوقت نفسه قبيح كما قيل.

٥-كشف البحث أنّ ما ذهب إليه أبو حيّان في مسألة (اسم (لا) العاملة عمل (إنّ) بجواز الفتح والكسر من غير تنوين هو الراجح؛ لكثرة وروده في كلام العرب سماعًا.

هوامش البحث

(١) يُنظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام:٤٧١-٤٧٢.
(٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك:٥٦٠/٢، وشرح التسهيل، ابن مالك:٨٨/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد:٣٦٤/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٤٨٥/٣.
(٣) شرح ألفية ابن مالك المسمّى بتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة:٢٤٤/١.
(٤) يُنظر: البديع في علم العربية:٤٥١/١-٤٥٢.
(٥) يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك:٨٨/٢.
(٦) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:١٥٩/٧-١٦٠
(٧) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:١٥٨/٧.
(٨) التذييل والتكميل:٧١/٦، ويُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد:٣٦٦/١.
(٩) التذييل والتكميل:٧٢/٦.
(١٠) المصدر نفسه:٧٢/٦-٧٣.
(١١) المصدر نفسه:٧٢/٦.
(١٢) التذييل والتكميل:٧٣/٦.
(١٣) الكتاب:١٢٥/١.
(١٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٤٦٢/١.
(١٥) المصدر نفسه:٤٦٣/١.
(١٦) يُنظر: الإيضاح العضدي:١٣٦، والبديع في العربية:٤٥٢/١.
(١٧) يُنظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك:٥٥٨/٢-٥٥٩.
(١٨) يُنظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك:٥٥٩/٢، وشرح التسهيل، ابن مالك:٨٧/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد:٣٦٦/١.
(١٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٤٩٩/٣.
(٢٠) يُنظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور:٣١٦/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٤٩٩/٣.
(٢١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٥٠٠/٣.
(٢٢) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٥٠٠/٣، وهمع الهوامع:٥٥٤/١.
(٢٣) يُنظر: التذييل والتكميل:٧٢/٦.

(٢٤) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش:٩٩/٦، واللمحة في شرح الملحة:٣٤١/١، والمساعد على تسهيل الفوائد:١٨٨/٢.
(٢٥) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي:١١٨.
(٢٦) يُنظر: المفصّل في صنعة الاعراب:٢٨٩، وشرح المفصّل، ابن يعيش:٩٩/٦-١٠٠، واللمحة في شرح الملحة:٣٤١/١، وتوضيح المقاصد:٨٤٩/٢.
(٢٧) يُنظر: المفصّل في صنعة الاعراب:٢٨٩، وشرح المفصّل، ابن يعيش:١٠٠/٦-١١٣، واللمحة في شرح الملحة:٣٤٢/١.
(٢٨) ارتشاف الضرب:٢٢٧١/٥.
(٢٩) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب:٤٣٧/١.
(٣٠) يُنظر: توضيح المقاصد:٨٤٩/٢.
(٣١) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب:٤٣٨/١.
(٣٢) التذييل والتكميل:٣٢٨/١٠.
(٣٣) منهج السالك:٣٢٦.
(٣٤) ارتشاف الضرب:٢٢٧١/٥.
(٣٥) شرح جمل الزجاجي، ابن خروف:٥٣٢/١.
(٣٦) شرح جمل الزجاجي، ابن خروف: الهامش رقم (٥):٥٣٢/١.
(٣٧) التذييل والتكميل:٣٢٨/١٠.
(٣٨) ارتشاف الضرب:٢٢٧٢/٥.
(٣٩) منهج السالك:٣٢٦.
(٤٠) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد:ض١٩٧/٢.
(٤١) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:٨٤٩/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد:١٩٨/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢٧٣٩/٦.
(٤٢) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢٧٣٩/٦.
(٤٣) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد:١٩٨/٢، وشرح الأشموني:٢١٦/٢، وهمع الهوامع:٧٠/٣.
(٤٤) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:٨٤٩/٢.
(٤٥) يُنظر: شرح الأشموني:٢١٦/٢.
(٤٦) يُنظر: همع الهوامع:٧٠/٣.
(٤٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢٧٣٩/٦.
(٤٨) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٣٨٢/١.
(٤٩) يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب:٩٢.
(٥٠) شرح المفصّل، ابن يعيش:١٥٩/٢.
(٥١) نتائج الفكر:٣٠٥، ويُنظر: أمالي ابن الحاجب:٨٥٥/٢ الإملاء (١٨٠)، واللمحة في شرح الملحة:٣٨١/١، وأوضح المسالك:٢٥١/٢.
(٥٢) يُنظر: شرح المكودي على الألفية:١٤٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢٣٢٤/٥.
(٥٣) شرح المكودي على الألفية:١٤٠.
(٥٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢٣٢٤/٥.
(٥٥) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:١٦٠/٢.
(٥٦) ارتشاف الضرب:١٦٠١/٣-١٦٠٢.
(٥٧) البحر المحيط:١٢/٣ (سورة آل عمران: ١٥-١٨).
(٥٨) النهر الماد من البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي:٤٤٤/١ (سورة آل عمران: ١٨).

(٥٩) منهج السالك:٢١٠.
(٦٠) شرح جمل الزجاجي، ابن خروف:٣٨٢/١.
(٦١) التذييل والتكميل:١٦٣/٩.
(٦٢) البحر المحيط:٦٢/٣ (آل عمران:١٥-١٨)
(٦٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٣٨٢/١.
(٦٤) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة:٣٨٢/١-٣٨٣، ومنهج السالك:٢١٠، والتذييل والتكميل:١٦٢/٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢٣٢٧/٥
(٦٥) شرح التسهيل، ابن مالك:٣٥٨/٢.
(٦٦) شرح ابن الناظم:٢٤٤.
(٦٧) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد:٤٣/٢.
(٦٨) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢٣٢٧/٥.
(٦٩) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:٦٠٧/١.
(٧٠) يُنظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي:٣١١/٢.
(٧١) يُنظر: الايضاح العضدي:٢٤٠، وشرح المفصّل، ابن يعيش:٢٤٥/١، وشرح ابن عقيل:٣١١/١.
(٧٢) يُنظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٩٣/٤.
(٧٣) يُنظر: الكتاب:٢٧٤/٢، والمقتضب:٣٥٧/٤، وشرح المفصّل، ابن يعيش:٢٤٥/١، وشرح التسهيل، ابن مالك:٥٤/٢، وشرح ابن عقيل:٣١١/١.
(٧٤) يُنظر: شرح المفصّل، ابن يعيش:٢٤٥/١-٢٤٦.
(٧٥) يُنظر: الكتاب:١٧٥/١، واللمع في العربية:٩٧، وشرح المفصّل، ابن يعيش:٢٤٦/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٤٠٥/٣، وتعليق الفرائد:٩٣/٤-٩٤.
(٧٦) يُنظر: ارتشاف الضرب:١٢٩٥/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد:٣٣٩/١، ومزية الأصل على الفرع في المفصّل لابن يعيش دراسة نحوية، ، هدى كاظم وحيد، جامعة بابل، كلية التربية، قسم اللغة العربية:٣٢ (رسالة ماجستير).
(٧٧) شرح ابن عقيل:٣١٣/١، والمساعد على تسهيل الفوائد:٣٤٠/١.
(٧٨) يُنظر: شرح ابن عقيل:٣١٤/١-٣١٥، ومن تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني:١٨٥.
(٧٩) ارتشاف الضرب:١٢٩٧/٣.
(٨٠) سورة البقرة/ ١٩٨.
(٨١) التذييل والتكميل:٢٣١/٥
(٨٢) المصدر نفسه:٢٣٢/٥.
(٨٣) شرح جمل الزجاجي، ابن خروف:٢٦٨/١.
(٨٤) البيت لامرئ القيس وهو: (تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتِ وأَهْلُها ... بِيَثْرِبَ أَدْنى دَارِها نَظَرٌ عالِى)، يُنظر: المصدر نفسه:٢٦٨/١.
(٨٥) يُنظر: شرح جمل الزجاجي، ابن خروف:١٧١/١.
(٨٦) ارتشاف الضرب:١٢٩٧/٣، ويُنظر: التذييل والتكميل:٢٣٢/٥.
(٨٧) يُنظر: الخصائص:٣٠٨/٣.
(٨٨) يُنظر: المسائل الحلبيات:٣١٢.
(٨٩) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد:٣٤٠/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:١٠٤/٤.
(٩٠) يُنظر: المقرب، ابن عصفور:١٩٠/١.
(٩١) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور:٤٠٨/٢-٤٠٩، ويُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٤٢٠/٣.

(٩٢) يُنظر: ارتشاف الضرب:١٢٩٧/٣، والتذييل والتكميل:٢٣١/٥-٢٣٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام:٣٩٩/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٤٢٠/٣، وشرح التصريح على التوضيح:٣٤٢/١، وهمع الهوامع:٥٢٩/١.

(٩٣) يُنظر: ارتشاف الضرب:١٢٩٧/٣، والتذييل والتكميل:٢٣٢/٥.

(٩٤) يُنظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام:١١٠.

(٩٥) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:٣٩٩/١.

(٩٦) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٤٠٦/٣.

(٩٧) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح:٣٤٢/١.

(٩٨) يُنظر: همع الهوامع:٥٢٨/١-٥٢٩.

(٩٩) يُنظر: التذييل والتكميل:٢٣٣/٥.

(١٠٠) يُنظر: ارتشاف الضرب:١٢٩٦/٣، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:١٠٤/٤، وشرح التصريح على التوضيح:٣٤٢/١، وهمع الهوامع:٥٢٨/١.

(١٠١) البيت من البحر البسيط لقائل مجهول، يُنظر: التذييل والتكميل:٢٢٩/٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٤٠٦/٣.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١)ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان اثير الدين الأندلسي (ت-٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢)أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت-٦٤٦هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان قداره، دار عمار، الأردن، دار الجبل، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣)الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (ت-٣٧٧) ، تح: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٤)البحر المحيط ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي (ت-٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٥)البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٦)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، د.ت.

٧)تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين (ت-٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٨)تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت-٨٢٧هـ)، تح: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، د.ن، ط١، د.م، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٩)تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت-٧٦١هـ)، تح: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٠)توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت-٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

١١)الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت-٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ط٤، د.ت.
١٢)شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد بن مالك (ت-٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١٣)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت-٧٦٩هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل، محمد محي الدي عبد الحميد، مكتبة الهداية، بيروت، د.ت.
١٤)شرح الأشموني على الفية بن مالك، علي بن محمد بن حسين ابو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي (ت-٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
١٥)شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، (ت-٧٧٨هـ)، تح: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
١٦)شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف (بالوقاد) (ت-٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٧)شرح الفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تفسير الخلاصة، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت-٧٤٩هـ)، تح:د. عبد الله علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
١٨)شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت-٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة ام القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢-١٩٨٢م.
١٩)شرح المفصل لابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت-٦٤٦هـ)، تح: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، مكتبة العلوم والأدب، القاهرة، ط١، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.
٢٠)شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، الإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياشي الأندلسي (ت-٦٧٢هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
٢١)شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي(ت-٦٦٩هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، القاهرة، ١٩٧١م.
٢٢)شرح جمل الزجّاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الأشبيلي (ت-٦٠٩هـ)، إعداد: سلوى محمد عمر عرب، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، ١٤١٩هـ.
٢٣) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن ... ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) المحقق: عبد الغني الدقر الناشر: الشركة المتحدة – سوريا، د.ت .
٢٤)شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت-٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
٢٥)في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٢٦)الكتاب، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت.
٢٧)اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت-٦١٦هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٢٨)اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت-٧٢٠هـ)ـ تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٤م.
٢٩)اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت-٣٩٢هـ)، تح: حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٠) مزية الاصل على الفرع في شرح المفصل لابن يعيش (ت-٦٤٣هـ) دراسة نحوية، هدى كاظم وحيد الحسيني، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.
٣١)المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت-٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة ، ط١، ١٤٠٠هـ.
٣٢)المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي (ت-٣٧٧هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٣٣)معاني النحو، د. فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٣٤)المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري جار الله (ت-٥٣٨)، تح: د. علي بو ملحم، مكتب الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٣٥)المقتضب، محمد بن يزيد بن الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد (ت-٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمه، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٣٦)من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت-١٤١٧هـ)، مكتبة الفلاح، د.م، د.ت.
٣٧)منهج السالك في الكلام على الفية بن مالك، أبو حيان النحوي الأندلسي، طبعة المملكة المتحددة، ١٩٤٧م.
٣٨)نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت-٥٨١هـ)، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٣٩)النهر الماد من البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي، (ت-٧٤٥هـ)، تح: د. عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٤٠)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت-٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

Sources and references

1- The Holy Quran
2-Recognizing beatings from the tongue of the Arabs, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusef bin Hayyan Atheer Al-Din Al-Andalusi (d.-745 AH), edited by: Rajab Othman Muhammad, Al-Khanji Library, Cairo, 1, 1418 AH-1998 AD.
3-Amali Ibn Al-Hajib, Othman bin Omar bin Abi Bakr bin Younis Abu Amr Jamal Al-Din Ibn Al-Hajib Al-Kurdi Al-Maliki (d. 646 AH), edited by: Dr. Fakhr Saleh Suleiman Qadara, Dar Ammar, Jordan, Dar Al-Jabal, Beirut, 1409 AH-1989 AD.
4-Al-Idah Al-Addi, Abu Ali Al-Farsi (d. 377), edited by: Dr. Hassan Shazly Farhoud, College of Arts, University of Riyadh, 1, 1389AH-1969AD.
5-Al-Bahr Al-Moheet, Abu Hayyan Muhammad bin Youssef bin Ali bin Youssef bin Hayyan, Atheer Al-Din Al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Sidqi Muhammad Jamil, Dar Al-Fikr, Beirut, 1420 AH.
6-Al-Badi' in the Science of Arabic, Majd Al-Din Abu Al-Saadat Al-Mubarak Muhammad bin Muhammad bin Muhammad bin Abdul Karim Al-Shaibani Al-Jazari Ibn Al-Atheer (d. 606 AH), edited by: Dr. Fathi Ahmed Ali Al-Din, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, Kingdom of Saudi Arabia, 1, 1420 AH.
7-Appendix and Supplementation in the Explanation of the Book of Facilitation, Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus, 1st Edition, Dr. T.

8- Facilitating the Benefits and Complementing the Purposes, Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Tai Al-Jiani Abu Abdullah Jamal Al-Din (d.-672 AH), edited by: Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi for Printing and Publishing, 1387 AH-1967AD.

9-Al-Farayed's commentary on facilitating the benefits, Muhammad Badr Al-Din bin Abi Bakr bin Omar Al-Damini (d. 827 AH), edited by: Dr. Muhammad bin Abd al-Rahman bin Muhammad al-Mufdi, d.n., 1st edition, d.m., 1403 AH - 1983 AD.

10- Summarizing the evidence and summarizing the benefits, Jamal Al-Din Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf bin Hisham Al-Ansari (d.-761 AH), edited by: Dr. Abbas Mustafa Al-Salihi, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1, 1406 AH - 1986 AD.

11- Clarifying the purposes and paths in the explanation of Alfiya Ibn Malik, Abu Muhammad Badr Al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali Al-Muradi Al-Masri Al-Maliki (d. 749 AH), edited by: Abdul Rahman Ali Suleiman, Dar Al-Fikr, Beirut, 1, 1428 AH-2008 AD.

12- Characteristics, Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mawsili (d.-392 AH), the Egyptian General Authority, Cairo, 4th edition, d.T.

13- Explanation of Ibn al-Nazim on the Alfiya of Ibn Malik, Badr al-Din Muhammad ibn al-Imam Jamal al-Din Muhammad ibn Malik (d. 686 AH), edited by: Muhammad Basil Oyoun al-Soud, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1, 1420 AH - 2000 AD.

14- Ibn Aqil's explanation of the Alfiya of Ibn Malik, by Judge Bahaa al-Din Abdullah Aqeel al-Aqili al-Hamdani al-Masri (d. 769 AH) and with him the book Grant al-Jaleel by Ibn Aqil, Muhammad Muhyi al-Di Abd al-Hamid, al-Hidaya Library, Beirut, d.T.

15- Sharh Al-Ashmouni on Alfiya Bin Malik, Ali Bin Muhammad Bin Hussein Abu Al-Hassan Nour Al-Din Al-Ashmouni Al-Shafei (d.-900 A.D.), Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut, Lebanon, 1, 1419AH-1998AD.

61-Explanation of the facilitation called Paving the rules with an explanation of facilitating the benefits, Muhammad bin Yusuf bin Ahmed, Moheb Al-Din Al-Halabi and then Al-Masri, known as the Nazer of the Army, (d.-778 AH), edited by: Prof. Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al Salam for printing, publishing, distribution and translation, Cairo, 1, 1428 AH.

17-Explanation of the statement on the clarification or the statement of the content of the clarification in grammar, Khaled Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad Al-Jerjawi Al-Azhari, Zain Al-Din Al-Masri, and he was known as (Al-Waqad) (d. 905 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1, 1421 AH. -2000 AD.

18-Explanation of Alfiya Ibn Malik called Tahrir al-Khasasah fi Tafsir al-Khalasah, Zain al-Din Abu Hafs Omar Ibn Muzaffar Ibn al-Wardi (d. 749 AH), edited by: Dr. Abdullah Ali Al-Shallal, Al-Rushd Library, Riyadh, 1, 1429AH-2008AD.

19-Explanation of the Healing Sufficient, Jamal Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Tai (d. 672 AH), edited by: Abdel Moneim Ahmed Haridi,

Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies, Makkah Al-Mukarramah, 1, 1402-1982 AD.

20- Explanation of the joint by Ibn Yaish, Muwaffaq Al-Din Yaish bin Ali bin Yaish Al-Nahwi (d. 646 AH), edited by: Prof. Dr. Ibrahim Muhammad Abdullah, Dar Saad Al-Din for printing, publishing and distribution, Library of Science and Literature, Cairo, 1, 1434 AH - 2013 AD.

21- Al-Makudi's explanation of the millennium in the science of morphology and grammar, Imam Jamal Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Ta'i Al-Jiashi Al-Andalusi (d.-672 AH), Abu Zaid Abdul Rahman bin Ali bin Saleh Al-Makudi, edited: Dr. Abdul Hamid Hindawi, The Modern Library, Beirut, 1425 AH-2005 AD.

22- Explanation of Jamal Al-Zajji, Ibn Asfour Al-Ashbili (d.-669 AH), edited by: Dr. Sahib Abu Jinnah, Cairo, 1971 AD.

23-Explanation of Jamal Al-Zajaji, Abu Al-Hassan Ali bin Muhammad bin Kharouf Al-Ashbili (d.-609 AH), prepared by: Salwa Muhammad Omar Arab, Cataloging of King Fahd National Library, Jeddah, 1419 AH.

24- Explanation of the Roots of Gold in Knowing the Words of the Arabs Author: Abdullah bin Youssef bin Ahmed bin ... Ibn Hisham (T.: 761 AH) Investigator: Abdul Ghani Al-Daqer Publisher: The United Company - Syria, Dr. T.

25- Explanation of Sibawayh's book, Abu Saeed Al Serafi Al Hassan bin Abdullah bin Al Marzban (d. 368 AH), edited by: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayed Ali, Dar Al Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1, 1429 AH - 2008 AD.

26- In Arabic grammar, criticism and guidance, d. Mahdi Al-Makhzoumi, Dar Al-Raed Al-Arabi, Beirut, 2, 1406AH - 1986AD.

27-The book, Abu Bishr Omar bin Othman bin Qanbar, edited by: Abdel Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Jeel, Beirut, 1st edition, d.T.

28-Al-Labbaf fi Al-Illas Al-Banaa and Al-Arabiya, Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari Al-Baghdadi Muhib Al-Din (d. 616 AH), edited by: Dr. Abdul Ilah Al-Nabhan, Dar Al-Fikr, Damascus, 1, 416AH-1995AD.

29-The Glimpse in the Explanation of Al-Malha, Muhammad bin Hassan bin Seba bin Abi Bakr Al-Jazami, Abu Abdullah, Shams Al-Din known as Ibn Al-Sayegh (d.-720 AH) - edited by: Ibrahim bin Salem Al-Saidi, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, Kingdom of Saudi Arabia Saudi Arabia, 1, 1422 AH - 2004 AD.

(٣٠ 30- Al-Luma' in Arabic, Abu Al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), edited by: Hamed Al-Mu'min, Arab Renaissance Library, World of Books, Beirut, 2, 1405 AH-1985AD.

31-The merit of the original on the branch in the explanation of the joint by Ibn Yaish (d.-643 AH) a grammatical study, Huda Kazem Waheed Al-Husseini, Master's thesis, College of Education for Human Sciences, University of Babylon, 1438 AH-2017AD.

32-The Helper to Facilitate Benefits, Baha Al-Din Bin Aqeel (d. 769 AH), investigation: Dr. Muhammad Kamel Barakat, Umm Al-Qura University, Dar Al-Fikr, Damascus, Dar Al-Madani, Jeddah, I 1, 1400 AH.

33- Al-Masa'il Al-Halabi, Abu Ali Al-Farsi (d. 377 AH), edited by: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam for Printing, Publishing and Distribution, Damascus, Dar Al-Manara for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 1, 1407AH-1987AD.

34- The meanings of grammar, d. Fadel Al-Samarrai, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, Jordan, 1, 1420 AH-2000AD.

35- Al-Mofassal in the Art of Syntax, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Omar bin Ahmed Al-Zamakhshari Jarallah (d. 538), edited by: Dr. Ali Bu Melhem, Al-Hilal Office, Beirut, 1, 1993 AD.

36- Al Muqtab, Muhammad ibn Yazid ibn al-Akbar al-Thumali al-Azdi Abu al-Abbas known as al-Mubarrad (d.-285 AH), edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Azimah, World of Books, Beirut, d.

37-From the History of Arabic Grammar, Saeed bin Muhammad bin Ahmed Al-Afghani (d. 1417 AH), Al-Falah Library, d.d., d.t.

38-Al-Salik's approach to speaking on Alfiya bin Malik, Abu Hayyan Al-Nahwi Al-Andalusi, Al-Mutahidah Kingdom Edition, 1947 AD.

39-Results of Thought in Grammar, Abu al-Qasim Abd al-Rahman ibn Abdullah ibn Ahmad al-Suhaili (d. 581 AH), Dar al-Kitab al-Ilmiyya, Beirut, 1, 1412 AH-1992 AD.

40-The river that flows from the ocean, Abu Hayyan Al-Andalusi, (d.-745 AH), edited by: Dr. Omar Al-Asaad, Dar Al-Jeel, Beirut, 1, 1416 AH - 1995 AD.

41-Hama'a al-Hawa'i fi explaining the collection of mosques, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Abd al-Hamid Hindawi, al-Tawfiqiyyah Library, Egypt, d